الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء**

5 **ربيع ثاني** 1440 –12 **ديسمبر** 2018

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 2 |

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# مركز الملك سلمان للإغاثة.. بذل مستمر لمساعدة الإنسانية من دون تمييز

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4615075

الرياض - «الحياة | «منذ **3**ساعات في 12 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في **11**ديسمبر 2018 / 23:30
تضطلع المملكة العربية السعودية بدورها الإغاثي والإنساني تجاه المجتمع الدولي، استشعاراً منها بالمسؤولية الاجتماعية وأهمية الوقوف مع الإنسان المضطر أو المنكوب لرفع معاناته أينما وُجد؛ وعبر ذراعها الإنساني مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تقدم المملكة مشاريع الخير لأرجاء المعمورة، حيث بلغ عدد مشاريع المركز منذ إنشائه في تاريخ أيار (مايو) 2015 حتى تاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر**2018** (، **492**مشروعاً لـ42 دولة، بقيمة إجمالية بلغت 1.979.808.924دولاراً، بالتعاون مع 125 شريكاً. وشملت المشاريع المنفذة قطاعات حيوية متنوعة، ففي مجال الأمن الغذائي نفذ المركز 167 مشروعاً، بقيمة 537.856.644 دولاراً، أما مجال الصحة فقد نفذ 145مشروعاً بإجمالي 471.122.577 دولاراً، وفي مجال التعافي المبكر 31 مشروعاً، بكلفة 160.276.571 دولاراً، أما في مجال الإيواء والمواد الغير غذائية فقد نفذ 28 مشروعاً، بكلفة 120.240.821 دولاراً، وفي مجال المياه والإصحاح البيئي فنفذ المركز 25 مشروعاً، بكلفة **126.938.242**دولاراً، وفي مجال القطاعات المتعددة نفذ المركز 25 مشروعاً بكلفة 112.583.242 دولاراً، وفي مجال دعم وتنسيق العمليات الإنسانية فتم تنفيذ 24 مشروعا بكلفة 223.174.878 دولارا، أما في مجال التعليم فبلغت المشاريع 18 مشروع 77.738.631 دولارا، أما في مجال الحماية فبلغت المشاريع **15** مشروعا بقيمة 50.728.920 دولارا، وفي مجال الخدمات اللوجستية فبلغت المشاريع 8 مشاريع بقيمة 42.848.883 دولارا، وفي مجال التغذية 5 مشاريع بقيمة 40.299.515 دولارا، وبمجال الاتصالات في حالات الطوارئ فنفذ المركز مشروعا واحدا بقيمة 16 مليون دولار ليصبح إجمالي مبلغ ما تم تنفيذه من مشاريع 1.979.808.924 دولارا.
ووفق النشرة الإحصائية الشهرية التي أصدرها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بادر المركز بتقديم العون والمساعدة للأشقاء في اليمن عبر تنفيذ حزمة من المشروعات، بالتعاون مع 80 شريكاً، حيث شملت خلال الفترة من شهر مايو 2015 م حتى نهاية شهر نهاية نوفمبر 2018، 301 مشروع، بقيمة إجمالية 1.672.526.969 دولاراً، في مجالات الصحة، والأمن الغذائي، والتعافي المبكر، والقطاعات المتعددة، والإيواء والمواد غير الغذائية، والمياه والإصحاح البيئي، إلى جانب دعم وتنسيق العمليات الإنسانية، والحماية، والخدمات اللوجيستية، والتعليم، والتغذية، والاتصالات في حالات الطوارئ.
كما امتدت إنسانية الخير التي يضطلع بها المركز، لنجدة ومساعدة النازحين الروهينغيا داخل ميانمار، واللاجئين في بنغلاديش، وبمشاركة خمسة شركاء، نفذ المركز من مايو 2015 حتى نهاية شهر نوفمبر 2018، 12 مشروعاً بقيمة إجمالية 16.804.421 دولاراً، شملت مجالات الأمن الغذائي، والتعافي المبكر، والقطاعات المتعددة، والإيواء والمواد غير الغذائية، إلى جانب المياه والإصحاح البيئي، والتعليم، والصحة .وامتداداً للعطاء الإنساني للمملكة تجاه الأشقاء أسهم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في تخفيف معاناة الشعب السوري جراء ما يعانيه من ظلم وتهجير، إذ نفذ بمشاركة 15 شريكاً من مايو 2015 حتى نهاية نوفمبر **2018**، **49**مشروعاً، بقيمة 83.234.500 دولار، انصبت في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والتعافي المبكر، والحماية، والمياه والإصحاح البيئي، والإيواء والمواد غير الغذائية، والتعليم إلى جانب التغذية، والقطاعات المتعددة.

.



حقوق الإنسان في الصحافة

# مجلس الوزراء يوافق على النظام البحري التجاري.. و إضافة مراكز كبار السن الأهلية إلى وزارة العمل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4615077

الرياض - «الحياة | «منذ **3**ساعات في 12 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في **12**ديسمبر 2018 / 00:41
وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - أو من ينيبه - بالتباحث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مشروع إدارة مخاطر الفساد في الجهات الحكومية، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه، لاستكمال الإجراءات النظامية.
كما قرر مجلس الوزراء تعديل البند (أولاً) من قراره رقم (45) وتاريخ 27 / 2 / 1432هـ المتضمن أن تتولى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الإشراف على نشاطي مراكز ضيافة الأطفال الأهلية ومراكز البحوث والدراسات الاجتماعية والأهلية ومتابعتهما، وإصدار التراخيص اللازمة لهما، وذلك بإضافة نشاط مراكز كبار السن الأهلية إلى الأنشطة الواردة فيه.
وترأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس (الثلثاء) في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الرسالة التي تسلمها من فخامة الرئيس الباجي قايد السبسي رئيس الجمهورية التونسية.
ونوه مجلس الوزراء بالمضامين الضافية في كلمة خادم الحرمين الشريفين خلال افتتاح أعمال قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي في دورتها 39 بالرياض، وما عبر عنه من الثقة بحرص الجميع على المحافظة على كيان مجلس التعاون وتعزيز دوره في الحاضر والمستقبل، وتسخير الطاقات لخدمة شعوب المجلس والحفاظ على أمن واستقرار دُوله والمنطقة، من تحديات وتهديدات القوى المتطرفة والإرهابية التي لا تزال تهدد الأمن الخليجي والعربي المشترك، وتشديده على ما يقوم به النظام الإيراني من سياساته العدائية في رعاية تلك القوى والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ مما يتطلب الحفاظ على المكتسبات والعمل مع الشركاء لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.
وأوضح وزير الإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، بعد الجلسة، أن مجلس الوزراء رحب بالبيان الختامي لأعمال قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورتها التاسعة والثلاثين «إعلان الرياض»، وما تضمنه من تأكيد قادة دول المجلس حرصهم على قوة وتماسك ومَنَعَة كيان مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، وتعزيز العمل الخليجي المشترك، وتأكيدٍ على مواقف وقرارات دول مجلس التعاون الثابتة تجاه القضايا الإقليمية والدولية.
وبيّن العواد أن المجلس ثمن الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين، وبحضور قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لافتتاح مشروع تطوير حي الطريف التاريخي بالدرعية، الذي يهدف بإعماره إلى تحويله لمركزٍ ثقافي تراثي دولي، لما يمتاز به من قيمة وخصائص تاريخية وثقافية وعمرانية وبيئية في إطارٍ عصري، ووضعه في مصاف المواقع التراثية العالمية، منوهاً بالإشراف والمتابعة من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس إدارة هيئة تطوير بوابة الدرعية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، لهذا المشروع حتى انتهائه بناءً على توجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين.
وبارك مجلس الوزراء وضع ولي العهد حجر الأساس للمرحلة الأولى من مشروع مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) في المنطقة الشرقية، لتكون مركزاً عالمياً للطاقة والصناعة والتقنية؛ وتعزيز مكانة المملكة بوصفها مركزاً إقليمياً وعالمياً للطاقة من خلال تنمية قطاع صناعات وخدمات سعودي تنافسي، على مستوى عالمي، ومساندة مبادرات المملكة الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، مما يعد انعكاساً لمستهدفات رؤية المملكة 2030 وتجسيداً لبرامجها التنفيذية.
وأفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء في ختام الجلسة أصدر القرارات التالية: بعد الاطلاع على ما

رفعه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (222 / 57) وتاريخ 13 / 2 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في القطاع الصحي البحثي بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية ومعهد الأمراض الجينية (إماجن) في جمهورية فرنسا.

تعاون في مجال التعليم بين السعودية وتونس

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم **(57 / 223)**وتاريخ 13 / 2 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية التونسية.

كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الأكاديمي بين جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية وجامعة شنغهاي للدراسات الدولية في جمهورية الصين الشعبية.

مذكرة تعاون بين دارة

الملك عبدالعزيز ودار الكتب العراقية

وافق مجلس الوزراء على تفويض الأمين العام لدارة الملك عبدالعزيز المكلف - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية ودار الكتب والوثائق الوطنية في جمهورية العراق، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

تعيين أعضاء مجلس إدارة المركز

الوطني للتعليم الإلكتروني

قرر مجلس الوزراء تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، لمدة (ثلاث) سنوات، وهم: الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الحامد (مدير جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز)، والدكتور عبدالله بن مفرح الروقي (مدير جامعة تبوك)، والدكتور محمد بن عبدالعزيز العوهلي (مدير جامعة الملك فيصل)، أعضاء من مديري الجامعات السعودية، والدكتور عبدالله بن يحيى آل محيا، والدكتور عبدالله بن عبدالعزيز آل بهدل عضوين من المختصين وذوي الخبرة في مجال التعليم الإلكتروني، والأستاذ خالد بن سليمان المحيسن عضواً من القطاع الخاص.

الموافقة على النظام البحري التجاري

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (181 / 46) وتاريخ 18 / 10 / 1439هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (5 / **40 / 13** - د) وتاريخ 10 / 3 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على النظام البحري التجاري.

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

ترقيات للمرتبتين الـ15 والـ14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الـ15 والـ14، وذلك على النحو التالي **:**ترقية منيرة بنت حمدان بن ثواب العصيمي إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الـ15 بوزارة الصحة، ترقية علي بن مصلح بن علي القحطاني إلى وظيفة (المدير العام للإدارة العامة للمستشارين) بالمرتبة الـ14 بإمارة منطقة تبوك، ترقية إبراهيم بن عبدالله بن عثمان العساف إلى وظيفة (المدير العام لإدارة الرقابة الجمركية) بالمرتبة الـ14 بالهيئة العامة للجمارك، ترقية محمد بن خليفة بن سليمان العقيل إلى وظيفة (المدير العام للجمرك) بالمرتبة الـ14 بالهيئة العامة للجمارك، ترقية عبدالعزيز بن علي بن محمد السنيدي إلى وظيفة )مستشار عمالي) بالمرتبة الـ14 بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ترقية عبدالقادر بن عيد بن هزاع الغامدي إلى وظيفة (مستشار عمالي) بالمرتبة الـ14 بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، والصندوق السعودي للتنمية، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

# تبوك: 50 مستفيدة من "الضمان" يلتحقن في "وظيفتي ضمان مستقبلي»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614991

تبوك – «الحياة | «منذ **14**ساعة في 11 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في **11**ديسمبر 2018 / 15:05
أقام قسم التمكين في مكتب الضمان الاجتماعي النسوي التابع لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة تبوك، أمس )الإثنين)، الملتقى التوظيفي الثالث تحت عنوان «وظيفتي ضمان مستقبلي»، لمستفيدات الضمان الاجتماعي بالتعاون مع جمعية التنمية الأسرية في المنطقة، بحضور أكثر من 50 مستفيدة من الضمان الاجتماعي والباحثات عن العمل، وذلك في مقر جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية في مدينة تبوك.
وقدمت رئيسة وحدة التمكين في مكتب الضمان الاجتماعي النسوي بتبوك جواهر الخثعمي، شرحاً عن اللوائح الجديدة لمبادرة «تمكين»، تمثلت باستمرار دعم مكتب الضمان الاجتماعي النسوي للحاصلات على عمل لمدة سنة، معلنةً عن تنظيم دورات تأهيلية وتدريبية للمستفيدات، بالتعاون مع جهات حكومية وأهلية وجمعيات خيرية، لافتةً إلى أن الوحدة ستقدم الاستشارات الأسرية الهاتفية مجاناً.
وقالت الخثعمي: «إن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حريصة على نشر ثقافة التمكين التي تهدف إلى تحويل مستفيدي الضمان الاجتماعي القادرين على العمل إلى أفراد فاعلين في المجتمع من خلال المساهمة في إيجاد فرص وظيفية لهم وتدريبهم وتأهيلهم.»
وطرحت المدربة ابتسام البلوي، محاور ناقشتها مع المستفيدات تضمنت الإجابة على استفساراتهن التي تضمنت كيفية الحصول على وظيفة تناسبني، وآلية الاستمرار بالعمل وتحمل الضغوط، وقدمت لهن نماذج من قصص النجاح لفتيات من مستفيدات الضمان.

# المحاكم السعودية تصدر 2.4 مليون حكم وتعقد 5 ملايين جلسة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4614996

الرياض – «الحياة | «منذ **11**ساعة في 11 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في **11**ديسمبر 2018 / 16:24
شهدت وزارة العدل منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود مقاليد الحكم، تطورات عدة؛ إذ اكتملت المنظومة المتخصصة للقطاع العدلي بتأسيس المحاكم العمالية أخيراً، إلى جانب إتمام التحول الرقمي بنسبة 100 في المئة في محاكم التنفيذ وكذلك في قطاع التوثيق.
وأصدرت المحاكم خلال السنوات الأربع الماضية 2.4 مليون حكم، وعقدت حوالى خمسة ملايين جلسة قضائية، فيما قدمت كتابات العدل أكثر من 10.5 ملايين عملية توثيق، أما محاكم التنفيذ فاستقبلت حوالى 1.7 مليون طلب تنفيذ بإجمالي مبالغ جاوزت 627 بليون ريال.
القضاء المتخصص واكتمال التحول الرقمي
بعد أن أعلن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، انطلاق أعمال المحاكم العمالية بتدشينه سبع محاكم عمالية، و27 دائرة عمالية ابتدائية، وتسع دوائر استئناف للقضايا العمالية في ست محاكم استئناف، اكتمل عقد

القضاء المتخصص، وسبق القضاء العمالي انضمام القضاء التجاري إلى منظومة القضاء المتخصص، بعدما كان تابعاً للقضاء الإداري في ديوان المظالم.

وفي العاشر من ربيع الأول الماضي، أصبحت المملكة على ميلادٍ جديدٍ في التوثيق؛ إذ أعلن وزير العدل اكتمال التحول الرقمي في قطاع التوثيق، وبات بمقدور المستفيد إصدار الوكالات منخفضة المخاطر من دون الحاجة إلى زيارة كتابة العدل، كما أن قضاء التنفيذ أصبح رقمياً بالكامل في معظم تعاملاته بعد إطلاق خدمتي التحقق والسداد الإلكترونيتين اللتين تختصران دورة العمل من 30 يوماً إلى يومين، وربما أقل من ذلك.

وأسهمت الإصلاحات التي اتخذتها وزارة العدل خلال العامين الماضيين، في تقدم مرتبة المملكة في مؤشر إنفاذ العقود 24 مرتبة؛ إذ شهد المؤشر التحسن الأكبر في ترتيب المملكة مرتفعاً من المرتبة 83 إلى 59 عالمياً.

ووفقاً لتقرير سهولة ممارسة الأعمال **2019**، الصادر نهاية تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، عن مجموعة البنك الدولي، الذي يُنشر سنوياً؛ تقدمت المملكة هذا العام في أربعة مؤشرات مرتبطة في تقرير ممارسة الأعمال، وهي: حماية أقلية المستثمرين، وإنفاذ العقود، واستخراج تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وترتبط وزارة العدل بمؤشري حماية أقلية المستثمرين وإنفاذ العقود.

وتحسن مؤشر حماية أقلية المستثمرين من المرتبة العاشرة إلى السابعة على مستوى العالم، حائزاً الترتيب الأول على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وحلت المملكة رابعاً من حيث عدد الإصلاحات التي ستسهم في تحسين بيئة الأعمال على مستوى مجموعة دول العشرين.

التحول الوطني

وعملت الوزارة على تنفيذ مشاريع ومبادرات عدة في إطار «برنامج التحول الوطني 2020»، أهمها: إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق، لرفع جودة الخدمات وتقليل المخاطر على الوزارة ورفع كفاءة الانفاق والترشيد.

ومن المبادرات: إبراز مميزات القضاء ونشر الثقافة العدلية، وتفعيل منظومة مكاتب المصالحة للحد من تدفق الدعاوى وحض أطراف الدعوى على الصلح، إضافة إلى مبادرات أخرى تصب في مصلحة المستفيدين وتسهل الخدمات عليهم وتحد في حالات كثيرة من الحاجة لزيارة المرافق العدلية (المحاكم وكتابات العدل وكذلك فروع الوزارة) لمتابعة المعاملات التي تتم الآن إلكترونياً عبر بوابة الوزارة. **www.moj.gov.sa**

الوسائل الإلكترونية في التبليغات

أصدر خادم الحرمين الشريفين أمراً ملكياً باعتماد الرسائل النصية المرسلة عبر الهاتف المحمول الموثق، أو البريد الإلكتروني، أو إحدى الحسابات المسجلة في أي من الأنظمة الآلية الحكومية، كوسائل إلكترونية في التبليغات القضائية منتجة لآثارها النظامية.

ويهدف الأمر الملكي إلى سرعة إنجاز القضايا وتحقيق الضمانات العدلية لأطراف الدعوى، ويعود بالأثر الإيجابي على جودة الحكم القضائي وسلامة بنائه، وسرعة الفصل في القضايا وإيصال الحقوق إلى أصحابها وردع المماطلين.

وفيما بلغ إجمالي التبليغات عبر الوسائل الإلكترونية منذ اعتمادها العام الماضي، أكثر من نصف مليون بلاغ، أكدت الوزارة أن الأمر الملكي سيعزز أيضاً من مكانة المملكة ضمن أفضل 20 دولة في تقويمات التنافسية الصادرة من الجهات المعتبرة عالمياً.

حصر متطلبات الانهاءات

وأصدر خادم الحرمين أمراً سامياً لجميع الجهات والمصالح الحكومية بالتنسيق مع وزارة العدل في حصر جميع المتطلبات الخاصة بالجهات الحكومية التي تستلزم صدور إثباتات إنهائية من المحاكم. ويحد هذا الأمر السامي من تدفق الدعاوى على المحاكم، إضافة إلى دعم التكامل بين الأجهزة الحكومية، بما يسهل على المستفيدين.

وكشفت الوزارة أن محاكم التنفيذ تلقت حوالى 1.7 مليون طلب تنفيذ بإجمالي مبالغ جاوزت 627 بليون ريال، واستقبلت محاكم التنفيذ **99.9**في المئة من الطلبات إلكترونياً من دون الحاجة للورق الذي أصبح يستخدم في الـ0.1 في المئة من إجمالي الطلبات المقدمة؛ وتعد محاكم التنفيذ من أولى المحاكم التي تم تطبيق مشروع «محاكم بلا ورق» في أعمالها، في إطار مبادرة الوزارة «محاكم بلا ورق» الرامية إلى تفعيل التحول الرقمي في كل مفاصل الوزارة.

التوثيق والجلسات والأحكام

وقدمت كتابات العدل خلال السنوات الأربع الماضية أكثر من 10.5 ملايين عملية توثيق، منها حوالى سبعة ملايين عملية لإصدار وكالات وإقرارات، و3.4 ملايين عملية لتوثيق عقارات، وتنوعت باقي العمليات بين فسخ وكالات وتوثيق لعقود تأسيس الشركات.

وكشفت الوزارة أن إجمالي الوكالات الصادرة إلكترونياً من وكالات العدل فاق 36 ألف وكالة خلال الأيام الخمسة الأولى

من إعلان التحول الرقمي في التوثيق واعتماد الوكالة الإلكترونية والمحدد بـ10 ربيع الأول الماضي.
وعقدت محاكم المملكة خلال السنوات الأربع حوالى خمسة ملايين جلسة قضائية، صدر خلالها نحو 2.4 مليون حكم قضائي، منها حوالى 444 ألف حكم عن المحاكم العامة، و273 ألفاً من الجزائية، و541 ألفاً من الأحوال الشخصية، و582 ألفاً من الاستئناف، و513 ألفاً من محاكم أخرى منها التجارية والتنفيذ.
**521**سيدة يحصلن على رخص محاماة وموظفات في مقر الوزارة
وبلغ إجمالي عدد رخص المحاماة الممنوحة خلال السنوات الأربع الماضية، 2605 رخص، منها 300 للمحاميات، كما كان التحول الرقمي وسيلة لتقديم خدمات أكثر سرعة للمحامين والمحاميات؛ إذ تتيح الوزارة عبر بوابتها الرقمية «ناجز» إمكان التقديم للحصول على رخصة المحامي المتدرب، وكذلك يمكن للمتدربين عبر البوابة تحويل تدريبهم من محامٍ إلى آخر.
وقدم مركز التدريب العدلي التابع للوزارة دورات ضمن برنامج إعداد المحامين المؤهل لرخصة المحاماة، حضرها 1171 مستفيداً، في المسارين المهني والتدريبي، 521 منهم نساء، يمثلن **44**في المئة.
وعلى صعيد المرأة أيضاً، باشرت الموظفات الجديدات في وزارة العدل اللاتي دخلن المجال للمرة الأولى في تاريخها إثر الإعلان عن وظائفهن العام الماضي، بعد التوجيه بمنح المرأة فرصة العمل في خمس مجالات.
وأنهت الموظفات البرنامج التأهيلي، الذي أعدته الإدارة النسائية، وهي إدارة تم استحداثها في الهيكلة الجديدة للوزارة، الهيكلة التي توجت مطلع صفر الماضي بموافقة مجلس الوزراء؛ لمواكبة تطور الوزارة المتسارع في مجالات عدة منها تمكين المرأة ومنحها فرصاً وظيفية كانت حكراً على الرجال.
وتأتي هذه الخطوة لمساعدة المستفيدات من خدمات كتابات العدل والمحاكم، إضافة إلى الإفادة من الكفاءات النسائية في المجال التقني، إذ إن المجالات الخمسة كان من بينها وظيفة مطورة برامج أولى، إضافة إلى باحثة اجتماعية، وباحثة شرعية، وباحثة قانونية، ومساعدة إدارية، وجميعها على المرتبة الثامنة.

# فيصل بن مشعل: القضاء في المملكة قائم على العدل والمساواة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1724611

نوه صاحب السمو الملكي الأمير د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، بحرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- بمرفق القضاء في سبيل إعطاء كل ذي حقٍ حقه على كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام.
وثمن سموه، في كلمته خلال الجلسة الأسبوعية مع المواطنين بقصر التوحيد بمدينة بريدة، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن تركي بن فيصل بن تركي بن عبدالعزيز نائب أمير القصيم، ووكلاء الإمارة والمسؤولين والأهالي، وجمعاً من المواطنين، التي تناولت "المحاكم الشرعية وأدوارها"، بالجهود الجليلة التي يقوم بها القضاء في إحقاق الحق وإرساء مبادئ العدل، في ظل الدعم الكبير الذي يلقاه مرفق القضاء من القيادة الحكيمة -أيدها الله-.
وأشاد سموه بالجهود التي تبذلها وزارة العدل من أجل تقديم عمل عدلي نوعي مميز لإكمال منظومة القضاء المتخصص الذي تنص عليه أنظمة القضاء في المملكة، مثمناً الجهود التي تبذلها الجهات الشرعية في المنطقة في خدمة مراجعيها، مؤكداً سموه أن القضاء في المملكة من الأولويات منذ قيام الدولة على يد المغفور له الملك عبدالعزيز -رحمه الله- والاهتمام والرعاية في أن الناس سواسية حيث سعى الملك عبدالعزيز إلى تحقيق العدل والمساواة، وإقامة القضاء على تحكيم الشريعة الإسلامية في كافة الأمور.

# وزير العدل: توثيق الجلسات القضائية بالصوت والصورة..
# ولجان صحية للأخطاء الطبية
# أعلن إيقاف خدمات الموقوفين ماليا فقط

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603775

المدينة - جدة

كشف وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، عن مشروع توثيق الجلسات القضائية بالصوت والصورة، لكافة الجلسات التي تعقدها المحكمة وبشكل رقمي متكامل، وذلك حفظا لحقوق القاضي والمتقاضي، بالإضافة إلى الترجمة الفورية «عن بعد»، وهدفها تجويد العمل، لافتا أنه يصل إلى مراحله المتقدمة وسيتم تحويل المحاضر والضبوطات إلى الكترونية ورقمية، مشيرا إلى أن المجلس الأعلى للقضاء سيطلع على هذه الجلسات.

وأعلن الصمعاني عن تشكيل لجان صحية، للنظر في الأخطاء الطبية قريبا، كاشفا عن إيقاف الخدمات المالية فقط عن الموقوفين.

جاء ذلك في لقاء معه، مساء أمس، على برنامج «تم» الذي يعرض على شاشة قناة «السعودية.«

وقال وزير العدل خلال اللقاء: لدينا ثلاثة قطاعات وهي التوثيق، والتنفيذ، والقضائي، وقطاع التوثيق قطع شوطا كبيرا في التحول الرقمي.

وأعلن عن إيقاف الخدمات عن الموقوفين فيما يخص الجانب المالي، موضحا أن هناك تنسيقا متكاملا مع الجهات المختصة على أن يكون إيقاف الخدمات مطبقا في محله الصحيح ولايؤدي إلى ضرر الغير.

كما أعلن الصمعاني قرب اعتماد عقود العمل كسندات تنفيذية.

يذكر أن البرنامج دشن هاشتاقا عبر «تويتر» عن الحلقة بعنوان #وزير_العدل_في_تم.

# 5عوامل حددتها الصحة لازدياد الوفيات بالمستشفيات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=355041&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 2018-12-12 12:50 AM

أفصحت وزارة الصحة، في سياق تقرير حديث، عن أنها تواجه صعوبة في تحسين القيمة المتحصلة من الخدمات الصحية، علاوة على تنامي المخاطر في المنشآت الصحية، وزيادة نسبة الوفيات في المستشفيات، بسبب العدوى المكتسبة، والإصابات المرتبطة بالرعاية الصحية. وأرجعت ذلك إلى 5 عوامل.

كشف تقرير حديث للمركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية «سباهي» أن 44 % من مستشفيات وزارة الصحة تقع داخل «المنطقة الحمراء»، وتشكل خطرا عاليا أو خطرا وشيك على سلامة المرضى، وذلك لعدم استيفاء المتطلبات الأساسية لسلامة المرضى، في برنامج المتطلبات الأساسية لسلامة المرضى «أمان.«

تكلفة الرعاية

قالت وزارة الصحة في سياق تقرير حديث إنها تواجه صعوبة في تحسين القيمة المتحصلة من الخدمات الصحية، وأرجعت ذلك لـ 5 عوامل من أبرزها انخفاض مستوى الجودة والسلامة بالمستشفيات، والازدياد المتسارع في تكلفة الرعاية الصحية مع انخفاض مستوى التمويل المقرر من قبل وزارة المالية، إضافة إلى ارتفاع سقف توقعات المستفيدين من النظام الصحي، حيث أشارات الوزارة إلى تفاوت رضا المستفيدين عن الخدمات الصحية الحكومية.

تحسين الجودة

تتمثل التحديات القائمة لانخفاض القيمة المتحصلة من الخدمات الصحية في :انخفاض مستوى الجودة والسلامة، حيث تتنامى المخاطر في المنشآت الصحية بسبب تفاوت الالتزام وتطبيق معايير السلامة سواء المتعلقة بسلامة المستفيدين أو مقدمي الخدمات وبيئة العمل، حيث أوضحت الكثير من الدراسات والتقارير تنامي نسبة الوفيات في المستشفيات بسبب العدوى المكتسبة من المستشفيات والإصابات المرتبطة بالرعاية الصحية، وعدم توفر الكفاءات المناسبة لسد احتياجات سوق العمل الصحي خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية والصحية والخدمات الصحية المساندة، بما يتسق مع التطور الملحوظ في النظام الصحي والممارسات الصحية والتقنية والاعتماد المتزايد على الكوادر الأجنبية في ظل تزايد المواطنين الباحثين عن العمل، وارتفاع سقف توقعات المستفيدين من النظام الصحي وتفاوت رضاهم عن الخدمات الصحية الحكومية، والازدياد المتسارع في تكلفة الرعاية الصحية مع انخفاض مستوى التمويل المقرر من قبل وزارة المالية، وانعدام الربط الإلكتروني الفعال بين القطاعات الصحية وخدمات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات والصحة العامة المرتكز على دعم المخرجات على مستوى الممارسة الطبية الفردية والمجتمعية، وقصور التشريعات والأنظمة التي تضمن الشفافية والخصوصية في تبادل المعلومات الصحية.

الحلول المقترحة من قبل الوزارة

تتضمن الحلول: تحسين القيمة المحصلة من الخدمات الصحية، جودة النتائج والخبرة، والتكلفة وتحسين جودة وكفاءة الرعاية الصحية ونتائجها، وذلك بدعم استجابة النظام الصحي للاحتياجات والتوقعات الصحية للمجتمع السعودي وتعزيز التغطية الصحية الآمنة ذات الفعالية المبرهنة مع ضمان الاستدامة المالية والصحة الإلكترونية، وذلك من خلال الآتي:

01تعزيز الجودة والسالمة:

حوكمة القطاع الصحي لتعزيز المحاسبة والجودة والسلامة.

وضع التشريعات والأنظمة وآليات التطبيق لدعم الجهات الرقابية والتنظيمية في السلامة والجودة.

تعزيز الشفافية ورصد المعلومات وانتقالها بين جميع أصحاب المصالح وبناء البنية التحتية والتقنية الداعمة.

تأهيل مقدمي الخدمات والمنشآت للالتزام بالمعايير الوطنية والعالمية في الجودة والسلامة

تطوير ثقافة الجودة وسلامة المرضى ومهارة مقدمي الرعاية الصحية

ربط سلامة المرضى والممارسين بالحوافز.

دعم الدراسات المتعلقة بسلامة المرضى.

02في مجال الموارد البشرية:
دراسة احتياجات سوق العمل من المهارات الصحية والطبية لتقديم برامج تدريبية وأكاديمية، تقوم على تأهيل الكفاءات الوطنية ذات الجودة العالية محليا من خلال:
توسيع التدريب والتطوير المحليين والدوليين.
افتتاح وإعادة التأهيل والتطوير للمراكز التدريبية للممارسين الطبيين.
تطوير المناهج الدراسية الأكاديمية والتدريبية الطبية والصحية لضمان الجودة والمخرجات والكفايات بما يتسق مع الاحتياجات.
زيادة جاذبية التخصصات الطبية والصحية ذات الأثر والاحتياج العالي والملح.
التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التعليم والهيئة السعودية للتخصصات الصحية لتغطية الاحتياج من التخصصات والدرجات العلمية.
عقد اتفاقيات وشراكات مع الجامعات والمعاهد العالمية المتميزة لقبول الأطباء في البرامج السريرية التي تحتاج إليها الوزارة.
03في مجال رضا المستفيدين:
ضرورة تقييم تجربة ورضا الأفراد والمجتمع عن الخدمات الصحية المقدمة لهم من خلال عدة محاور، مثل توفير الخدمة في الوقت والمكان المناسبين، والمعاملة الإنسانية التي تتمحور حول احتياجات المريض ومعاملته بكرامة، والتواصل معه بمهنية وإشراكه في القرارات والمحافظة على الخصوصية والسرية والاستقلالية، وتوفير الخيارات مع توفير البيئة المناسبة في المرافق الصحية .
04في مجال تسارع ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية:
الاستدامة في نفقات الرعاية الصحية العامة والخاصة، حيث تهدف هذه الركيزة إلى تعزيز ثقة المواطن بالحصول على خدمات متكاملة ذات جودة عالية بشكل يضمن الاستدامة على المدى البعيد من خلال الآتي:
الاستغلال الأمثل للموارد ومنع الهدر
الشفافية ومتابعة تحديد التمويل المالي الملائم للمرحلة القادمة
تمكين المواطنين من الاشتراك في تأمين صحي مناسب يتيح لهم الحصول على الخدمة في القطاعين العام والخاص .
05في مجال الصحة الإلكترونية:
الاستمرار في بناء البنية التحتية لنظم الصحة الإلكترونية الفعالة على مستويات الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية وفي المستشفيات والمراكز المتخصصة وخلق التشريعات والأنظمة الداعمة.
متطلبات السلامة
كشف تقرير حديث أصدره المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية «سباهي» أن % 44من مستشفيات المملكة في جميع القطاعات تقع ضمن «المنطقة الحمراء) «خطر عالي، خطر وشيك)، وذلك لعدم تمكنها من الإيفاء بـ6 معايير فأكثر من 20 معيارا أساسياً لسلامة المرضى يفرضها برنامج المتطلبات الأساسية لسلامة المرضى (أمان) للعام 2018، في وقت بلغت نسبة مستشفيات وزارة الصحة الواقعة ضمن المنطقة الحمراء 44 % من إجمالي مستشفيات الوزارة.
نتائج تقييم 466 مستشفى في المملكة حسب مستوى الخطر خلال 2018
عالية جدا / خطر وشيك 163 مستشفى 34.9%
معتدلة إلى عالية المخاطر 164 مستشفى 35.1%
خطر قليل 140 مستشفى 30%
نتائج تقييم مستشفيات المملكة بحسب القطاع بحسب تقرير»سباهي» 2018
مستشفيات وزارة الصحة
عالية جدا / خطر وشيك 122 مستشفى 44%
معتدلة إلى عالية المخاطر 105 مستشفى 38%
خطر قليل 51 مستشفى 18%
مستشفيات القطاع الخاص
عالية جدا / خطر وشيك 12 مستشفى 27%
معتدلة إلى عالية المخاطر 14 مستشفى 32%
خطر قليل 18 مستشفى 41%

مستشفيات القطاع الحكومي الغير تابع لوزارة الصحة
عالية جدا / خطر وشيك 29 مستشفى 20%
معتدلة إلى عالية المخاطر 45 مستشفى 31%
خطر قليل 71 مستشفى 49%

# جريمة التحرش في العمل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603705

## إبراهيم محمد باداود

تعرف بعض الأنظمة جريمة التحرش بأنها كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي ، تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمس جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة، ويساهم نظام مكافحة جريمة التحرش في الحيلولة دون وقوع هذه الجريمة وتطبيق العقوبة على مرتكبيها وحماية المجني عليه وذلك صيانة لخصوصية الفرد وكرامته وحريته الشخصية والتي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة والقوانين.
وفي منتصف هذا العام أعلن عن موافقة مجلس الشورى على نظام مكافحة التحرش والذي أعدته وزارة الداخلية كما تم إقراره من مجلس الوزراء وقد شددت مواد النظام على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والأهلي بوضع التدابير اللازمة لمنع التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل. وقد نصت إحدى عقوبات ذلك النظام بالسجن لمدة لاتزيد عن سنتين وبغرامة مالية لا تزيد عن 100 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين بحق كل من يرتكب جريمة التحرش، وجاء توقيت صدور النظام قبل بدء السماح للسيدات بقيادة السيارات حرصاً من الدولة على ردع كل من تسوّل له نفسه التجاوز أو المساس بحرية الآخرين.
بالأمس نشرت صحيفة المدينة خبراً بشأن اعتماد وزير العمل والتنمية الاجتماعية ميثاق (مكافحة التحرش في بيئة العمل)، ويستهدف الميثاق حماية موظفي الوزارة أو ذوي العلاقة بها من أي تصرف غير أخلاقي خادش للحياء أو الكرامة، وصيانة الفضيلة في بيئة العمل، والحيلولة دون وقوع أي ممارسات أو اعتداءات غير أخلاقية ومعاقبة مرتكبيها، ويطبق ذلك الميثاق على جميع العاملين من مدراء وموظفين ومتدربين سواء في أوقات العمل الرسمي أو خارجه على أن يتم تشكيل لجان مختصة من 3 أعضاء بينهم امرأة إن وجدت لاستقبال الشكاوى والتحقيق بها مع مراعاة مبدأ السرية لجميع الأطراف والرفع لجهات الاختصاص وصاحب الصلاحية للتوصية بإيقاع الجزاء الإداري المناسب على من تثبت مخالفته.
من مسؤولية الجهات المعنية بالعمل أن تقوم بالالتزام بذلك الميثاق من خلال اتخاذ التجهيزات والترتيبات اللازمة لتوفير بيئة عمل صحية ومنتجة ومحترمة بحيث تكون خالية من جميع ما يمكن أن يؤثر على العمل بشكل سلبي ومن ذلك التصرفات غيرالأخلاقية أو كل مامن شأنه أن يسهل جريمة التحرش أويؤدي لها سواء في أماكن الاجتماعات أو الخدمات المساندة أو التطرق إلى مسائل شخصية خارج نطاق العمل أو عدم الالتزام بالزي الرسمي والتأكيد على كافة الموظفين والموظفات بذلك الميثاق وتعميمه.
وجود الأنظمة والقوانين الواضحة والتأكد من إدراك وإلمام الجميع بتفاصيلها والالتزام بتطبيقها من شأنه أن يساهم في توفير بيئة عمل آمنة ومستقرة وإيجابية لكافة الموظفين.

# التعليم ومنهج القانون

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 ربيع ثاني 1440هـ - 12 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691935

## مها الشهري

توجه جديد في وزارة التعليم لإدراج منهج القانون ضمن خطة تطوير المناهج بالإضافة إلى الفلسفة والمهارات التقنية، يأتي هذا بالتزامن مع ارتفاع الوعي المجتمعي من عدة نواح مختلفة، والوعي الحقوقي والقانوني بشكله الخاص بعد أن كان جهل الإنسان بحقوقه التي يكفلها له النظام يشكل أزمة مجتمعية، حيث إن إطلاق هذا النوع من المقررات وربطها بمنهجية التعليم يعتبر خطوة مميزة على نحوها العلمي والعملي وعلينا أن نتفاءل بنجاحها، كذلك هي تنعكس من مبدأ الترسيخ الثقافي الذي يعد بمثابة الحد من الكثير من المشكلات الاجتماعية فضلا عن سهولة القضاء عليها في مستقبل الأجيال القادمة، حينما يكون الوعي الحقوقي مرتبطا بمدى حيازة المواطنين على تلك الحقوق وفهمهم لها، حيث إن الجهل بالحق يعتبر مدعاة لانتهاك حق الآخر، ومن لا يعرف حق نفسه فلن يبالي بحفظ حقوق الآخرين.

يرتبط التقدم الاجتماعي ارتباطا وثيقا بمدى ارتفاع الوعي الحقوقي عند أفراد المجتمع من جهة، ومدى تمكينه علميا وعمليا من جهة أخرى، فالنجاح يتحقق بمدى ارتباطه بالتطبيق ومدى الاستفادة من ذلك التطبيق، وستنعكس في الوعي الاجتماعي حينذاك بشكل أكثر نفعية، مما يتيح نوعا من الانسجام والمرونة بين احتياجات الأفراد والأنظمة التي تكفل لهم حقوقهم في الوقت الذي كان يعتقد فيه المواطن أن سعيه وراء حقوقه أمر غير مجدٍ، وهذا ينعكس على نمو الوعي الاجتماعي الذي عرقله الجهل بضرورة الاحتكام إلى القوانين، ومما لا شك فيه أن نهوض المجتمع يأتي من هذا الجانب؛ لأن هذا بدوره يرفع نسبة الوعي سعيا إلى تعديل الكثير من السلوكيات الشائعة، ومن ثم انتقال الأفراد من حالات التشكي والإحساس بالظلم إلى المشاركة الاجتماعية الفعالة والإيجابية.

جميعنا يعلم أن ثقافة المجتمع قد تشكلت بمعزل عن الإدراك بالأحكام والقوانين في ظل وجود التعقيدات التي انعكست سلبا على سرعة الإنجاز وتسببت في ضياع الحقوق في السابق، ولذلك فإن في تفعيل المعرفة بها القدرة على خلق ثقافة جديدة، حيث إن المجتمعات تتبنى فكرتها دون وعي منها حتى تتشكل في قناعات أفرادها، ومع الوقت سيفرض التغيير نفسه، وحينها سيعدّ الفرد الذي لا يتعامل مع حقوقه بقيم نظامية وقانونية شخصا سلبيا.

# كاريكاتير

الحياة

**المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 ربيع ثاني 1439هـ - 12 ديسمبر 2018م**

http://www.alhayat.com/article/4614952

الرياض www.Alriyadh.com

**المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع ثاني 1439هـ - 12 ديسمبر 2018م**

http://www.alriyadh.com/1722932